Document: EB 2021/133/R.6
Agenda: 4(c)(ii)
Date: 4 August 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

سياسة التمويل الريفي الشمولي

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Guoqi Wu
نائب الرئيس المساعد
دائرة خدمات المنظمة
رقم الهاتف: 2880 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: g.wu@ifad.org

ثريا التريكي
مديرة شُعبة الإنتاج المستدام والأسواق، والمؤسسات
رقم الهاتف: 2178 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.triki@ifad.org

James Marc de Sousa-Shields
أخصائي تقني إقليمي رئيسي
التمويل الريفي والأسواق
البريد الإلكتروني: m.desousashields@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-16 سبتمبر/أيلول 2021

للموافقة

المحتويات

أولا- مقدمة **1**

ثانيا– تمهيد السبيل لسياسة التمويل الريفي الشمولي الجديدة **2**

ألف- ملاءمة التمويل الريفي الشمولي لمهمة الصندوق وأهداف التنمية المستدامة 2

باء- الأساس المنطقي للسياسة الجديدة 3

ثالثا- الدروس المستفادة **4**

رابعا– سياسة التمويل الريفي الشمولي **6**

ألف- الرؤية والهدف الشاملان 6

باء- نظرية التغيير 7

جيم- المبادئ التوجيهية 7

جيم-1 المبدأ التوجيهي 1: التمويل الريفي الشمولي الذي يرتكز على البشر 8

جيم-2 المبدأ التوجيهي 2: أدوات بناء الأسواق الموجهة بالأثر، والتحفيزية 9

جيم-3 المبدأ التوجيهي 3: تمكين البيئة من تعزيز التغيير على نطاق واسع 10

دال- تنفيذ السياسة 11

الملاحق

الملحق الأول - معجم محدّث للتمويل الريفي الشمولي

الملحق الثاني - الإطار الإشاري لإدارة النتائج

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على سياسة التمويل الريفي الشمولي.

أولا- مقدمة

1- على مدى أكثر من أربعة عقود، قام الصندوق باستثمارات كبيرة لتعزيز التمويل الريفي الشمولي في أكثر من 100 من الدول الأعضاء النامية، ووصل إلى ما يقدر بـ 13.8 مليون من المدخرين الطوعيين، و11.95 مليون من المدخرين والمقترضين النشطين في عام 2019.[1] كما قاد الصندوق ودعم إنتاج كم كبير من المعرفة والأدلة المتعلقة بالتمويل الريفي الشمولي؛ وساهم في عدة عمليات سياساتية عالمية وإقليمية؛ وساهم في شراكات رئيسية مثل الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ومشروع تحسين بناء القدرات في التمويل الريفي. وقد استرشد هذا العمل خلال العقد الماضي بسياسة التمويل الريفي لعام 2009.

2- وخلصت تقييمات أنشطة التمويل الريفي الشمولي للصندوق التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة[2] إلى أنه في حين تبقى سياسة التمويل الريفي لعام 2009 ملائمة وتواصل تعزيز السياسات والاستراتيجيات المؤسسية للصندوق، فإن الابتكارات في مجال التمويل الريفي الشمولي التي تنشأ بصورة سريعة، والدروس المستفادة على مدى العقد الماضي، ونموذج عمل الصندوق المتطور، وإدخال استراتيجيات وسياسات جديدة في الصندوق تستدعي إجراء تحديث للسياسة.

3- وتشكل هذه الوثيقة سياسة الصندوق الجديدة بشأن التمويل الريفي الشمولي، والتي تحل محل سياسة التمويل الريفي لعام 2009. وهي تنطبق على جميع أعمال الصندوق التشغيلية وغير التشغيلية الداعمة والمعززة للتمويل الريفي الشمولي، بما في ذلك استثمارات الصندوق التي تستخدم الأدوات المالية السيادية وغير السيادية، والمعرفة، والمشورة والمساعدة التقنيتين، والأنشطة المتعلقة بالسياسات والشراكات، وجهود حشد التمويل من أجل التمويل الريفي الشمولي. وتشمل هذه السياسة الجديدة ثلاثة تغييرات هامة على سياسة التمويل الريفي لعام 2009. أولا، فإنها تركز على الاحتياجات المالية للمستفيدين أكثر منها احتياجات أولئك العاملين في القطاع المالي. وهذا أمر هام لتحفيز تدخلات بناء الأسواق التي تحسن سبل العيش وقدرة سكان الريف الفقراء على الصمود. وثانيا، فإنها تقر بأن تعزيز التمويل الريفي الشمولي يتطلب العمل مع طائفة واسعة من قنوات التوزيع، وبناء شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة التقليدية والناشئة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك التكنولوجيات المالية الحديثة، ومستثمري الأثر، والمصارف الإنمائية العامة. وثالثا، فإنها تركز تركيزا أكبر على التمويل الريفي الشمولي كوسيلة: لدعم وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره على سكان الريف الفقراء؛ وبناء قدرتهم على الصمود في مواجهة الصدمات. ولن تُنفذ سياسة التمويل الريفي الشمولي بمعزل عن استراتيجيات وسياسات الصندوق الأخرى، وإنما ستتواءم معها وتكمّل عددا منها.[3] كما

---

[1] تُقدَّر حافظة الصندوق التراكمية للتمويل الريفي الشمولي بقيمة 3.9 مليار دولار أمريكي، بينما تبلغ حافظته النشطة 1.1 مليار دولار أمريكي. انظر الصندوق في لمحة موجزة.

[2] IFAD, Inclusive Financial Services: Portfolio Stocktaking (Rome, 2021).

[3] وهذه تشمل استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص (2019-2024)؛ واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (2019)؛ وسياسة المنح العادية (2021)؛ واستراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ (2019-2025)؛ وخطة عمل الصندوق الخاصة بالشباب الريفي (2019-2021)؛ وتعميم المنظور الجنساني في التجديد العاشر لموارد الصندوق؛ والمبادئ التوجيهية التشغيلية المنقحة للاستهداف؛ وسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب؛ وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

تشمل سياسة التمويل الريفي الشمولي هذه معجما محدثا (انظر الملحق الأول) يجمع المفاهيم الناشئة في مجال التمويل الريفي الشمولي الذي يتطور بصورة سريعة.

ثانيا– تمهيد السبيل لسياسة التمويل الريفي الشمولي الجديدة

ألف- ملاءمة التمويل الريفي الشمولي لمهمة الصندوق وأهداف التنمية المستدامة

4- يثبت كمٌ متزايد من الأدلة أن تنوع الائتمان، والمدخرات، والمدفوعات، والتأمين، والخدمات المالية الأخرى يمكن أن يساعد سكان الريف الفقراء وهم يبنون سبل عيشهم، ويواجهون التحديات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية.[4] وعندما تكون الخدمات المالية شمولية – أي مفيدة ويسهل الوصول عليها وبتكلفة ميسورة- ومدمجة في استراتيجيات واضحة لتحسين سبل العيش، فإنها تدعم سكان الريف في الاستثمار في أسرهم، ومزارعهم، ومشاريعهم غير الزراعية. وهذه الاستثمارات تمكنهم من زيادة مداخيلهم، وتحسين تغذية أسرهم، ومعالجة الاحتياجات الاقتصادية، وتساعد على تخفيف الضغوط على مدار الدورات الاقتصادية، والصدمات المتكررة غير المتوقعة.[5] وهذا هام بشكل خاص بالنسبة للمجموعات المهمشة تقليديا، مثل النساء، والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للخدمات المالية أن تحد من الضعف وتزيد من القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال دعم تنويع سبل العيش وإدارة المخاطر، وتوفير هوامش وقائية مالية ضد الأحداث غير المتوقعة.[6]

5- وبالنظر إلى أهمية التمويل الريفي الشمولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، قام الصندوق بدعم جهود الحكومات، ومقدمي الخدمات المالية، وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد ساهم هذا في توسيع فرص وصول سكان الريف الفقراء إلى الخدمات المالية، مما نتج عنه زيادة في النسبة المئوية لسكان الريف في البلدان النامية الذين لديهم حسابات بنكية في مؤسسات مالية رسمية من 38 في المائة في عام 2013 إلى 60 في المائة في عام 2017.[7] غير أن هذه المكاسب لم تصحبها زيادة في الوصول إلى أنواع مختلفة من الخدمات المالية، واستخدامها المنتِج، بالنسبة لجميع الفئات الاجتماعية-الاقتصادية، وخصوصا بين النساء، والشباب والمجموعات المحرومة الأخرى. ومن أصل ما يقدر بقيمة 240 مليار دولار أمريكي من طلب أسر أصحاب الحيازات الصغيرة على التمويل الزراعي وغير الزراعي، تقدم المؤسسات المالية حوالي 70 مليار دولار أمريكي فقط.[8] وهذا يعني أن 70 في المائة من الطلب العالمي على التمويل الريفي يبقى غير ملبى.

6- وحتى هذا التاريخ، فإن 20 في المائة فقط من سكان الريف في البلدان النامية جمعوا مدخرات لدى مؤسسة مالية رسمية، ويبقى الوصول إلى التأمين محدودا. وتعاني النساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمجموعات والمجتمعات المهمشة الأخرى بشكل خاص من نقص الخدمات التي تقدمها النظم المالية الريفية. وتتضح أهمية التمويل الريفي الشمولي بشكل خاص مع تعافي الأسر والاقتصادات الريفية من آثار جائحة كوفيد-19. وتؤكد هذه الأزمة على التحديات المستمرة التي تواجهها المجتمعات الريفية والحاجة إلى توسيع التمويل الريفي الشمولي من أجل تعزيز سبل العيش الريفية والقدرة على التكيف.

---

[4] انظر الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، الأدلة الناشئة بشأن الشمول المالي.

[5] يحتوي الملحق الأول على معجم محدث للتمويل الشمولي مع تعاريف مفصلة للتمويل الريفي الشمولي والمصطلحات المتعلقة به.

[6] الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، الأدلة الناشئة بشأن الشمول المالي.

[7] البنك الدولي، قاعدة بيانات فيندكس العالمية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017).

[8] ISF Advisors and the MasterCard Foundation Rural and Agricultural Finance Learning Lab, *Pathways to Prosperity: Rural and Agricultural Finance State of the Sector Report* (Washington, DC: ISF Advisors and the MasterCard Foundation, 2019).

7- ومن المتوقع أن يبقى التمويل الريفي الشمولي مجال تركيز هام لتدخلات الصندوق، كما أشار إلى ذلك الإطار الاستراتيجي الحالي للصندوق للفترة 2016-2025. وتشمل الميزة النسبية للصندوق في هذا المجال: توسيع وصول سكان الريف الفقراء إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وميسورة التكلفة؛ وتقديم التمويل لبرامج سلاسل القيمة المناصرة للفقراء؛ وتحفيز نشاط وابتكار القطاع الخاص؛ واجتذاب التمويل إلى النظم المالية الوطنية والإقليمية. وسيكون لعمل الصندوق الرائد في دعم التمويل الشمولي المخصص للبيئة والمناخ الذي يستهدف سكان الريف الفقراء والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة دور هام بالنسبة لسبل عيشهم وبناء قدرتهم على الصمود.

باء- الأساس المنطقي للسياسة الجديدة

8- بينما تبقى سياسة التمويل الريفي لعام 2009 ملائمة بشكل واسع، ظهرت أربعة توجهات أدت إلى الحاجة لسياسة تمويل ريفي شمولي جديدة:

- **توافر معلومات وأدلة أفضل عن احتياجات سكان الريف الفقراء للتمويل الريفي الشمولي وأثره، تستنير بها المشاركة في القطاع**. لقد أدت جهود الصندوق، والجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمات أخرى[9] على مدى العقد الماضي إلى فهم أفضل للفقر الريفي وعدم المساواة، والخدمات المالية المتنوعة التي تحتاج إليها المجموعات الريفية الفقيرة والمحرومة، مثل النساء والشباب، وهي تتدرج عبر المراحل المختلفة في حياتها والسياقات المتغيرة. وتشير الدلائل إلى أن سكان الريف الفقراء ينوّعون سبل عيشهم بشكل متزايد عبر النظم الغذائية وخارجها. وعلاوة على ذلك، يعزز تحسن جمع البيانات والقدرات التحليلية فهم المجموعات المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق، واحتياجاتها المالية، وأثر الخدمات المالية المختلفة على سبل عيشها وقدرتها على الصمود. ويمكن للمؤسسات الإنمائية مثل الصندوق الاستفادة من هذا الكم المتنامي من المعرفة والبيانات في تصميم، واستهداف، وتنفيذ تدخلات مؤثرة.
- **عزز الابتكار والتكنولوجيا ظهور طائفة واسعة من المنتجات، والخدمات، وقنوات التوزيع، ونماذج العمل.** وتشمل هذه طائفة من الابتكارات من التأمين البالغ الصغر للمحاصيل، والتأجير البالغ الصغر القائم على التأمين ضد مخاطر الطقس، إلى الإقراض القائم على البيانات الحسابية. ويقوم المستثمرون من كل من القطاعين العام والخاص أيضا بالبحث عن ابتكارات تجميع رأس المال، بما في ذلك أدوات التمويل المختلط، لتلبية توقعات العوائد ومستويات تحمل المخاطر المختلفة للمستثمرين. وبالمثل، يوفر قطاع استثمار الأثر المتنامي فرصة للصندوق لاستقطاب رأس المال الخاص من أجل مشروعات تستهدف سكان الريف الفقراء وصغار المنتجين.

  وتأتي هذه الفرص الجديدة مع تحديات جديدة، بما في ذلك الحاجة إلى حماية بيانات العملاء، وحماية المستهلكين لتجنب الإفراط في المديونية، وآليات تنظيمية أقوى للإشراف والامتثال (مثل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب). وعلاوة على ذلك، يبقى العديد من الخدمات وقنوات الإيصال غير المثبتة أو التي لم تتغلب بعد على تكاليف المعاملات ذات الكم الكبير/الحجم الصغير التي يقوم بها عادة سكان الريف الفقراء. ويتطلب العديد من النُهج سياسات، وابتكارات، واستثمارات جديدة أو محدثة للقطاع المالي.[10]

[9] نفس المرجع.

[10] Ivo Jenik, Global Financial Innovation Network: Not Global Yet (Washington, DC: CGAP, 2018).

- **يسلط تغير المناخ والصدمات الأخرى الضوء على الحاجة إلى إعادة النظر في نُهج ومنهجيات إيصال التمويل الريفي الشمولي**. تقع المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والصدمات غير المتوقعة مثل كوفيد-19 بصورة غير متناسبة على سكان الريف الفقراء.[11] ولكن يمكن تخفيف هذه المخاطر من خلال تدابير القدرة على الصمود والتكيف. وكنتيجة لذلك، فإن التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ (انظر الملحق الأول من أجل التعاريف) ينمو بدعم كبير من المانحين، والمؤسسات المالية الدولية، والحكومات، ومستثمري الأثر. وبينما تتوفر معرفة متنامية عن التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ، هناك حاجة إلى تطوير نُهج لسياقات محددة، بما في ذلك الدول الهشة، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا – يواجه سكان الريف والقطاع المالي في كل منها تحديات وفرصا متميزة.
- **نموذج عمل الصندوق المتطور وقدرته المعززة يفتحان فرصا جديدة لتعزيز التمويل الريفي الشمولي**. يخلق الطلب الناشئ على التمويل الريفي الشمولي وطموح الصندوق لمضاعفة أثره بحلول عام 2030 فرصة فريدة لدعم قطاع التمويل الريفي من خلال الاستفادة من قدرة الإيصال المعززة للصندوق في أعقاب التنفيذ الناجح للإصلاحات على مدى السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه: الهيكلية المالية المعززة للصندوق وتصنيفه الائتماني القوي؛ ومجموعة موسعة من الأدوات السيادية بما في ذلك القروض الإقليمية، والقروض المستندة إلى النتائج، والمساعدة التقنية المستردة التكاليف؛ وزيادة اللامركزية؛ واستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024، التي تتيح للصندوق الاستثمار وكذلك تحفيز الاستثمارات والمعرفة من الجهات الممولة الخاصة للتمويل الريفي الشمولي.

ثالثا- الدروس المستفادة

9- الخدمات المالية الشمولية لعام 2021: يوفر تقييم الحافظة، وتقرير التوليفة التقييمية بشأن الخدمات المالية الشمولية لفقراء الريف نظرات ثاقبة قيمة من العقد الماضي لأنشطة الصندوق المتعلقة بالتمويل الريفي الشمولي. وقد استرشد تصميم هذه السياسة بالدروس المستفادة من خبرة الصندوق الواردة في هذه التقارير، وتقارير الشركاء الإنمائيين للصندوق:

- يتمتع الصندوق بميزة نسبية قوية في توسيع المنظمات المالية المجتمعية التي يملكها ويديرها أعضاؤها. وفي حين أنها غالبا ما تفتقر إلى تنوع المنتجات، يمكن لهذه المنظمات أن تقدم خدمات مالية مناسبة تؤدي إلى نتائج اقتصادية، واجتماعية، وإنمائية إيجابية. وأظهر توسيع وصول المنظمات المالية المجتمعية التي يملكها ويديرها أعضاؤها من خلال ابتكار المنتجات والخدمات أنه هام لتلبية احتياجات النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة.
- ينظر الصندوق نظرة عامة إلى ابتكار التمويل الريفي الشمولي الذي يشمل نمو الخدمات المالية الرقمية. ونهج الصندوق موجه بالطلب وتدريجي يهدف إلى البناء على النظم القائمة أكثر من سعيه وراء الابتكارات التي تعطلها. وبالنظر إلى وضع الصندوق كمؤسسة مالية دولية رائدة تعمل في سياقات ريفية معقدة، ينبغي أن يبقى هذا التركيز على الابتكار التدريجي محوريا بالنسبة لعمله بشأن التمويل الريفي الشمولي.
- إن حجم الاحتياجات المالية غير الملباة وفرص الأعمال غير المحققة في المناطق الريفية يتطلب تنوعا في مصادر التمويل مع أهداف ومستويات تحمل للمخاطر مختلفة. وقد أدى هذا إلى ظهور التمويل

[11] منظمة الأغذية والزراعة، Addressing the Climate Change and Poverty Nexus: A coordinated approach in the context of the 2030 Agenda and the Paris Agreement (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2019).

المختلط - الأدوات المالية المنظمة التي تجمع بين التكلفة المنخفضة، ورأس المال المدعوم غالبا مع رأس المال بسعر السوق من أجل تحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاعات الريفية، بما في ذلك القطاع المالي. ويتطلب التنفيذ الفعال لأدوات التمويل المختلط فهما دقيقا لحوافز أصحاب المصلحة وديناميات السوق. وينبغي لأدوات التمويل الريفي الشمولي المختلط أن تُستخدم بصورة موجهة لتيسير النتائج الإيجابية في سلاسل قيمة القطاع الخاص، وبنيته الأساسية، وتدخلاته الإنتاجية، ولضمان أن تعود الفوائد على المجموعات المستهدفة التي تفتقر إلى الخدمات.

- تقع آثار تغير المناخ بشكل غير متناسب على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من سكان الريف الفقراء. ويمكن لتدخلات التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ والمصممة جيدا أن تساعدهم على زيادة قدرة إنتاجهم ومشاريعهم على الصمود، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من مخاطره من خلال الاستثمارات في الأصول الذكية مناخيا مثل الري بالتنقيط، وحفظ التربة، وسلاسل القيمة الأقل اعتمادا على المواد الكيميائية (الأكثر اعتمادا على "الطبيعة")، والإيكولوجيا الزراعية، وطرق الإنتاج المستدام الأخرى. وينبغي لتدخلات التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ أن تذهب إلى أبعد من مجرد تقديم الائتمان لتلبية الاحتياجات للتأمين والمدخرات.

- وعندما تُنسَّق تدخلات التمويل الريفي الشمولي بشكل صحيح، فهي تعزز أثر التدخلات غير المالية والعكس بالعكس. وغالبا ما يكون الحال كذلك عند استهداف السكان الذين يعانون من فقر مدقع عن طريق برامج التخرج ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تدخلات سلاسل القيمة. ودمْج أنشطة التمويل الريفي الشمولي في سلاسل القيمة والبرامج المؤسسية توجه متنامٍ ضمن الصندوق وفي قطاع التمويل الريفي الأوسع، مما يوفر فرصا للتمويل الريفي الشمولي لدعم نتائج أفضل للأسر، والمشاريع، والبيئة.

- لقد ثبتت أهمية الشبكات والشراكات في تبادل المعرفة وتوسيع التمويل الريفي الشمولي من خلال مشاركة الصندوق في شراكات مثل الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وتسخير المعرفة والشبكات لبناء القدرات في التمويل الريفي الشمولي. وهناك أنواع جديدة من الشركاء النشطين في مجال التمويل المختلط، والمناخ، وقطاع التكنولوجيا المالية، آخذة في الظهور، ويمكن إشراكها لتعزيز التمويل الريفي الشمولي لصالح المجموعات المستهدفة من الصندوق. وتستند الشراكات الفعالة إلى رؤية مشتركة وتوزيع واضح للأدوار والمسؤوليات التي تستفيد من الميزة النسبية لكل شريك.

- لقد كان لجهود الصندوق من أجل توسيع التمويل الريفي الشمولي من خلال المؤسسات المالية التقليدية نتائج متفاوتة. وتشمل أسباب ذلك التحليل غير الكافي للاحتياجات المالية للفقراء، ومخاطر إقراض فقراء الريف، وكفاءة التكاليف، وفرص الاستثمار المتنافسة. ويُظهر تحليل السوق الأكثر دقة للطلب والإقبال على المخاطر بين سكان الريف الفقراء إمكانات السوق للشركاء التجاريين مثل مقدمي الخدمات المالية، والأعمال التجارية الريفية. ومن دون مشاركتهم، فإن تصميم حوافز للعمل على كل من جانبَي العرض والطلب أمر يشكل تحديا.

- وعلى الرغم من التطور الكبير الذي جرى خلال العقد الماضي، فإن وجود بيئة سياساتية وتنظيمية وتمويلية تمكينية للتمويل الريفي الشمولي ما زال يمكنه أن يخلق قيودا كبيرة أمام توسيع التمويل الريفي الشمولي في العديد من البلدان. وقد أظهر استهداف حواجز تنظيمية محددة فعاليته في توسيع التمويل الريفي الشمولي، ولا سيما إذا كان النظام المالي الشمولي، والنظام الإيكولوجي للبنية الأساسية التنظيمية والمالية الأوسع نطاقا يعملان إلى حد كبير وفقا للممارسة الجيدة.

- لقد كانت تدخلات التمويل الريفي الشمولي للصندوق ناجحة بشكل خاص عندما جرت إدارتها والإشراف عليها من قبل أفراد لديهم خبرة كبيرة في التمويل وفي القطاع الخاص. وقد وجد تقرير

الخدمات المالية الشمولية: تقييم الحافظة وتقرير التوليفة التقييمية عن الخدمات المالية الشمولية لفقراء الريف أن قدرة الموارد والمعرفة الداخلية بشأن القطاع الخاص في الصندوق على المستويين المؤسسي والقطري تقيدان تصميم التمويل الريفي الشمولي وفعالية الإشراف. غير أن تقرير التقييم استنتج بأن استثمارا متواضعا في المعرفة وبناء القدرات الخاصة بالتمويل الريفي الشمولي أثَّر في الإنجازات بشأن عدد من التوصيات المتعلقة بسياسة التمويل الريفي لعام 2009، بما في ذلك توسيع الادخار وتشجيع الابتكار.

رابعا- سياسة التمويل الريفي الشمولي

ألف- الرؤية والهدف الشاملان

10- تتمثل رؤية هذه السياسة في خلق نظم غذائية شمولية ومستدامة يستفيد سكان الريف الفقراء فيها من منتجات وخدمات مالية مفيدة، ويسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة – لتحقيق الأمن الغذائي، والازدهار الاقتصادي، والقدرة على الصمود بحيث لا يتخلف أحد عن الركب. وهدف السياسة هو المساهمة في مضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030 من خلال توجيه تدخلات الصندوق المتعلقة بالتمويل الريفي الشمولي من أجل تعزيز: (1) القدرات الإنتاجية لسكان الريف الفقراء؛ (2) الفوائد التي حصلوا عليها من المشاركة في الأسواق؛ (3) قدرة أنشطتهم الاقتصادية على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى.

11- ويدعم هدف هذه السياسة ونهجها هدف استراتيجية الصندوق المتعلق بالتحول الريفي المستدام والشمولي، والغاية الشاملة المتمثلة في تغلب سكان الريف على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل عيش مجزية، ومستدامة، وقادرة على الصمود. وتدعم هذه السياسة الهدف الاستراتيجي 1: زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء. ويشير هذا الهدف الاستراتيجي إلى التمويل الريفي الشمولي كعامل رئيسي لتوسيع أصول السكان الريفيين الفقراء وقدرتهم على الانخراط في الإنتاج وريادة الأعمال المستدامَين. وتدعم أيضا الهدف الاستراتيجي 2: زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الريفيون الفقراء من المشاركة في الأسواق، من خلال اجتذاب موارد الاستثمار إلى: النظام المالي؛ والمؤسسات البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة؛ ومشاريع أصحاب الحيازات الصغيرة الزراعية وغير الزراعية، ولا سيما من خلال توجيه الدعم المتمم لتنمية سلاسل القيمة وحشد التمويل العام والخاص. وأخيرا، يدعم الدور البارز للتمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ في هذه السياسة الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ للأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء.

12- ولا يترتب على رؤية السياسة وهدفها تغييرات جذرية على ممارسات وأنشطة الصندوق الحالية في مجال التمويل الريفي الشمولي، ولكنهما يتطلبان تركيزا أكبر على ما يلي:

- **توسيع طائفة مختلفة من المنتجات والخدمات المالية المفيدة والمبتكرة والتي يسهل الوصول إليها وبتكلفة ميسورة**، مع التركيز على المنظمات المالية المجتمعية، وبرامج التخرج؛
- **زيادة فعالية دمج التمويل الريفي الشمولي في البرامج الأخرى**، ولا سيما البرامج التي تركز على سلاسل القيمة؛
- **زيادة قدرة التمويل الريفي الشمولي على التكيف، ومرونته، وابتكاراته** من خلال الاستخدام الموسع للصناديق الخاصة بمواجهة تحدي المشروعات وللابتكار والانتشار، والاستثمارات والتدخلات غير السيادية الموجهة، ومن خلال تفضيل بناء الأسواق التحفيزي على بناء القطاع؛
- **تحسين استخدام الإعانات لتعزيز النتائج المستدامة الطويلة الأجل** لأنشطة التمويل الريفي الشمولي، واجتذاب رأس المال الاستثماري؛

- **تحسين المعلومات بشأن السوق من أجل التصميم والتنفيذ** لضمان منتجات مالية مفيدة ويسهل الوصول إليها وبتكلفة ميسورة، إلى جانب الحوافز المناسبة لمشاركة القطاع الخاص والحكومات؛
- **بناء قدرة الصندوق على إدارة البرامج لدعم أهداف التمويل الريفي الشمولي**، بما في ذلك من خلال تقاسم المعرفة والمعلومات، والشراكات.

باء- نظرية التغيير

13- تثبت نظرية التغيير لسياسة التمويل الريفي الشمولي هذه بأن توسيع انتشار التمويل الريفي الشمولي، ومنتجاته، وخدماته يلبي احتياجات سكان الريف الفقراء، مما ينجم عنه زيادة القدرة على الصمود وتحسين فرص سبل العيش.

الشكل 1

نظرية التغيير

الأثر	
تحسين سبل العيش وتعزيز القدرة على الصمود لدى سكان الريف الفقراء الذين جرى تمكينهم بحلول وتدخلات التمويل الريفي الشمولي.	
الحصائل	
زيادة استخدام منتجات وحلول التمويل الريفي الشمولي المفيدة والتي يمكن الحصول عليها بتكلفة ميسورة من قِبل سكان الريف الفقراء، والمؤسسات الريفية البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وأصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى.	زيادة استثمار سكان الريف الفقراء، والمؤسسات الريفية البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وأصحاب الحيازات الصغيرة في أسرهم، ومزارعهم، والفرص غير الزراعية، والذي يترجم إلى زيادة الدخل والفوائد من الأسواق.
النواتج الرئيسية	
زيادة وعي، وقدرة، وحماية سكان الريف الفقراء، والمؤسسات الريفية البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وأصحاب الحيازات الصغيرة في استخدام منتجات وخدمات التمويل الريفي الشمولي.	
تقديم طائفة موسّعة من منتجات وخدمات التمويل الريفي الشمولي المفيدة والتي يسهل الوصول إليها وبتكلفة ميسورة إلى سكان الريف الفقراء، والمؤسسات الريفية البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مقدمي الخدمات المالية التقليديين وغير التقليديين.	
السياسة والبيئة المؤسسية الخاصة بإيصال منتجات وخدمات التمويل الريفي الشمولي أكثر تمكينا، وأقوى، وأفضل تنسيقا.	
مجالات العمل والمدخلات	
تعزيز التدخلات المتمايزة للتمويل الريفي الشمولي التي تعالج القيود المتعلقة بالطلب وتعكس تنوع السكان المستفيدين واحتياجاتهم.	
تقديم تدخلات بناء الأسواق الموجهة بالأثر التي تستخدم كلا من الأدوات المالية التحفيزية وتنمية القدرات غير المالية إلى مقدمي الخدمات المالية التقليديين والمبتكرين.	
تحفيز وتعزيز البيئات التمكينية للتمويل الريفي الشمولي.	
التحديات الإنمائية	
عدم قدرة سكان الريف الفقراء، والمؤسسات الريفية البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وأصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من الفرص داخل النظم الغذائية لتحسين سبل عيشهم وتعزيز قدرتهم على الصمود بسبب نقص منتجات وخدمات التمويل الريفي الشمولي المفيدة والتي يمكن الحصول عليها بتكلفة ميسورة.	

جيم- المبادئ التوجيهية

14- تعتمد هذه السياسة على ثلاثة مبادئ لتوجيه عمل الصندوق بشأن التمويل الريفي الشمولي. وتعالج هذه المبادئ التحديات والفرص الرئيسية الخاصة بتوسيع المجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي المقدم من الصندوق، مع التشجيع على اتباع نهج أكثر توجها نحو تصميم برامج التمويل الريفي الشمولي، وتفضيل بناء السوق التحفيزي على بناء القطاع.

جيم-1 المبدأ التوجيهي 1: التمويل الريفي الشمولي الذي يتمحور حول البشر

15- سيعزز الصندوق التمويل الريفي الشمولي الذي يساهم في تحسين سبل العيش ويعزز القدرة على الصمود لدى المجموعة المستهدفة لتمويله الريفي الشمولي. وسوف يعكس النهج المتمايز في التمويل الريفي الشمولي تنوع السكان المستفيدين، والسياقات القطرية، والقيود، والطلب الفريد على المنتجات والخدمات المالية، وخدمات الدعم غير المالية لدى المجموعة المستهدفة، وحماية حقوقهم وبياناتهم.

16- **مراعاة تنوع المجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق**. تراعي جهود الصندوق لتعزيز التمويل الريفي الشمولي ما يلي: تنوع الأسر والمشاريع الريفية؛ واحتياجاتها المالية المتطورة؛ والقيود الاجتماعية والاقتصادية الفريدة التي تواجه المجموعات الضعيفة، بما في ذلك النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة. ويراعي عمل الصندوق بشأن التمويل الريفي الشمولي الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين – سواء كانوا يعملون في سلاسل قيمة كبيرة ومنظمة تنظيما جيدا أم سلاسل قيمة أصغر وأقل تنظيما. كما يراعي الصندوق تنوع الأنشطة الاقتصادية الريفية، بما في ذلك الزراعة، والعمالة غير الزراعية، والرعي، وصيد الأسماك، والأنشطة الأخرى. ويتطلب تنفيذ هذه السياسة جهودا أكبر من الصندوق من أجل: (1) توثيق وفهم احتياجات مجموعات المستفيدين المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي؛ (2) وضع استراتيجيات استهداف تعطي الأولوية لتحسين سبل العيش وتعزيز القدرة على الصمود؛ (3) المشاركة بصورة استباقية مع مقدمي الخدمات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الحكومات، لفهم القيود التي يواجهونها ومساعدتهم في تصميم تدخلات وحوافز تخدم المجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق.

17- **دعم طائفة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية التي يحتاج إليها سكان الريف الفقراء**. سيعزز الصندوق مجموعة من الخدمات المالية من طيف واسع من مقدمي الخدمات، مع التركيز على الاستفادة من خبرة الصندوق مع المنظمات المالية المجتمعية. وسيبقى الحصول على مدخرات آمنة، وسائلة، ويسهل الوصول إليها، ومدرّة للفائدة في حسابات مهيكلة وغير مهيكلة أولوية بالنسبة للمجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق. وتشمل الخدمات الأخرى التي تتوافق مع احتياجات الأسر ما يلي: التحويلات المالية؛ وخدمات الدفع والقروض؛ والاستثمار المؤسسي الزراعي وغير الزراعي (مثل رأس المال العامل وقروض الأصول، والأسهم)؛ وخدمات التخفيف من المخاطر (مثل الضمانات، وتسهيلات تقاسم المخاطر، والتأمين، وخطط الادخار). وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز الصندوق تدخلات التمويل الريفي الشمولي التي تدعم استراتيجيات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك، من بين جملة أمور أخرى، خطط الادخار، والتأمين، وخطط ادخار واستثمار التحويلات المالية، وبرامج الاستثمار القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

18- **تمكين طائفة متنوعة من خدمات الدعم من معالجة القيود المتعلقة بالطلب**. غالبا ما يتطلب تمكين سكان الريف الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية – والاستخدام المنتِج لها – خدمات متممة غير مالية. وقد يكون هذا الدعم متعلقا بصورة مباشرة بالخدمات المالية، مثل الدراية المالية، ووضع خطة الأعمال لطلبات الائتمان. وهناك دعم آخر غير مباشر، مثل تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على إدارة الإنتاج أو الأعمال. وإذا ما نُسق الدعم غير المباشر تنسيقا جيدا، يمكنه تحسين وصول المستفيدين إلى التمويل الريفي الشمولي.

19- سيهدف الصندوق إلى إنشاء روابط بين تقديم الخدمات المالية والدعم غير المالي لتحقيق الأثر على نطاق واسع، ولا سيما للسكان ذوي الدخل المنخفض جدا والسكان الضعفاء الآخرين، والذين يمكن أن تدمج من أجلهم الخدمات المالية مع عمليات نقل الأصول، وشبكات الأمان الاجتماعي، وبرامج التخرج الأخرى. وبما أن معظم استراتيجيات التكيف مع المناخ القابلة للتمويل جديدة نسبيا، فقد تلزم تدخلات غير مالية مثل تقديم

البذور المقاومة للجفاف، وحفظ المياه والتربة، والمساعدة التقنية لتعزيز قدرات سكان الريف الفقراء والمؤسسات البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة على استخدام التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ. وسوف يستخدم الصندوق دعم الأصول، والمنح النظيرة، والمساعدة التقنية بشأن الإنتاج والوصول إلى الأسواق، وتنمية سلاسل القيمة، وتنمية البنية التحتية العامة والخاصة، وتدخلات أخرى لتنمية أسواق التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ في الدول الأعضاء النامية.

20- **تمكين وحماية المصالح والحقوق المالية لسكان الريف الفقراء**. يتطلب نهج التمويل الريفي الشمولي الذي يتمحور حول البشر مشاركة سكان الريف الفقراء، وأصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم وأصحاب المصلحة الآخرين في تصميم وتنفيذ تدخلات التمويل الريفي الشمولي لضمان تدخلات منصفة، وشفافة، وقائمة على تلبية الاحتياجات. ومن الضروري الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفريدة للنساء، والشباب، والمجموعات المحرومة الأخرى في تصميم، وتنفيذ، ورصد تدخلات التمويل الريفي الشمولي، ولا سيما ما يتعلق بتصميم المنتجات والخدمات، من أجل ضمان الاستدامة والأثر. كما تتطلب حماية حقوق سكان الريف الفقراء: تعزيز وعي المستهلكين؛ واستخدام الممارسات الجيدة في تقديم الخدمات المالية؛ والشفافية؛ واعتماد البروتوكولات الوطنية والدولية لحماية المستهلكين والبيانات.

جيم-2 المبدأ التوجيهي 2: أدوات بناء الأسواق الموجهة بالأثر، والتحفيزية

21- سيعزز الصندوق المنتجات، والخدمات، وقنوات التوزيع من خلال البناء على ميزته النسبية ونماذج عمله إلى جانب الابتكارات في القطاع – وبوجه خاص الحلول القائمة على التكنولوجيا والتمويل المختلط.

22- **الأدوات الموجهة بالأثر**. سيعطي الصندوق أولوية لتدخلات التمويل الريفي الشمولي ذات الإمكانات المستندة إلى الأدلة لتحقيق نتائج وآثار إيجابية لسكان الريف الفقراء. وبذلك، سوف يعطي الأولوية لنماذج وحلول الأعمال المثبتة للتمويل الريفي الشمولي - ولا سيما تلك التي تستفيد من ميزتها النسبية في دعم المنظمات المالية المجتمعية - لتحسين فعالية هذه المنظمات ودمجها في القطاع المالي الرسمي (ربطها بقنوات السوق الرقمية الناشئة). كما سيستفيد الصندوق من خبرته في مجال سلاسل القيمة لتوسيع التمويل الريفي الشمولي من خلال مجموعة أوسع لتمويل سلاسل القيمة.

23- ومع تركيز موجه بالأثر، سيدعم الصندوق توسيع التمويل الريفي الشمولي من خلال الابتكارات التي: (1) تحسن فعالية التكلفة لمقدمي الخدمات المالية وقدراتهم على خدمة المجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق؛ (2) تمكّن من ظهور جهات فاعلة جديدة ونماذج عمل جديدة، مما يؤدي إلى نتائج أفضل من حيث الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، والأثر بالنسبة لسكان الريف الفقراء. وستعطى الأولوية للنُهج التي أثبتت إمكاناتها التحفيزية، بما في ذلك الصناديق الخاصة بمواجهة التحدي وبالابتكار والتمويل المختلط.

24- **أدوات بناء الأسواق التحفيزية**. سيدعم الصندوق مجموعة من الحوافز من أجل أصحاب المصلحة على أساس الأداء والملكية المشتركة، مع تركيز على التدخلات التحفيزية التي يقدم فيها الصندوق قيمة مضافة وإضافية واضحتين. وسيستند الدعم إلى معلومات قوية بشأن السوق، التي تشمل جمع البيانات والتحليلات لتحديد فرص السوق المجدية والمستدامة. وسيجري النظر في مجموعة من الحوافز غير المالية من أجل مقدمي الخدمات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالات: تحديد الأسواق؛ وتنمية المنتجات والخدمات؛ والمساعدة التقنية في الإدارة والحوكمة؛ ودعم نظم الامتثال والإبلاغ. وسيرتبط دعم الصندوق بتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الريفي الشمولي واستخدامه لدى مجموعته المستهدفة.

25- وسيترتب على نهج الصندوق أيضا تقديم أدوات تحفيزية تعالج التحديات المحددة للسوق، والمستفيدين، والقطاع. على سبيل المثال، يمكن أن يسد الصندوق بصورة مؤقتة الفجوات في تقديم رأس المال للتمويل

الريفي الشمولي من قبل الجهات الممولة والمستثمرين إذا لزم الأمر لتحفيز تقديم المنتجات والخدمات لمجموعته المستهدفة (شرط وجود خطة استدامة طويلة الأجل). وسينظر أيضا في خطوط الائتمان إذا كانت السيولة المؤسسية تشكل قيدا مثبتا، بينما ستُستخدم الضمانات وأدوات التخفيف والحد من المخاطر الأخرى إذا كانت آليات الحد من المخاطر مثل معلومات السوق والمعلومات التقنية المحسنة غير كافية أو غير متوفرة.

26- وسيعزز عمل الصندوق على التمويل الريفي الشمولي جهود القطاعين العام والخاص لبناء وتعزيز أسواق التمويل الريفي الشمولي المتعلقة بالمناخ التي تهدف إلى تحسين صمود سكان الريف الفقراء. وتحقيقا لهذه الغاية، سيدعم الصندوق مجموعة من الخدمات المالية، بما في ذلك: (1) قروض أصول التكيف مع المناخ (التي يترتب عليها الانتقال إلى ممارسات إيكولوجية زراعية أو ممارسات إنتاج مستدامة أخرى)؛ (2) التأمين المستند إلى مؤشرات وأنواع التأمين الأخرى، وأدوات الحد والتخفيف من المخاطر؛ (3) الدعم غير المالي مثل المساعدة التقنية، ودعم تنمية الأسواق والمنتجات.

27- وسيعمل الصندوق مع مجموعة من الجهات الممولة والمستثمرين في مجال التمويل الريفي الشمولي من أجل: تجميع التمويل المختلط للتمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ؛ وتحسين المعرفة بالتمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ؛ والمساهمة في العمليات السياساتية القطرية والعالمية.[12] ويمكن لأنشطة التمويل الريفي الشمولي توليد فرص استثمارية للقطاع الخاص في الإنتاج الريفي والمؤسسات الريفية من خلال البرامج السيادية المدعومة من قبل مقدمي الخدمات المالية ومبادرات تنمية سلاسل القيمة. وستتمم البرامج السيادية للتمويل الريفي الشمولي استثمارات الصندوق غير السيادية في القطاع الخاص (وفي بعض الحالات ستخفض المخاطر المرتبطة بها) من خلال تحسين مشاركة سكان الريف الفقراء في الأسواق وسلاسل القيمة التي يعملون فيها كجهات متلقية للاستثمار.[13]

جيم-3 المبدأ التوجيهي 3: تمكين البيئة من تعزيز التغيير على نطاق واسع

28- يدرك الصندوق أن البيئات التمكينية والسياساتية السليمة شرط مسبق لتوسيع التمويل الريفي الشمولي. وعندما تكون متسقة مع أهداف تدخلات التمويل الريفي الشمولي ونضج السوق، سيقدم الصندوق الدعم لتعزيز البيئات التمكينية للتمويل الريفي الشمولي، بما في ذلك سياسات بناء الأسواق، وأنشطة البنية الأساسية للأسواق المالية. وبالاستفادة القصوى من موارده المحدودة، سيعطي الصندوق أولوية للبيئات التمكينية المتصلة بنتائج مستهدفة لتدخلات التمويل الريفي الشمولي من خلال استخدام، في جملة أمور، آليات اختبار تنظيمية، وتعزيز قدرات الرصد والإشراف. وإدراكا لإمكانات الابتكار الرقمي الناشئ، سيسعى الصندوق أيضا لتعزيز الممارسات الجيدة لدعم السلع العامة الرقمية، بما في ذلك اعتماد مبادئ التطوير الرقمي.[14] كما سيقدم حوافز للمساعدة التقنية وبناء القدرات للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم توسيع التمويل الريفي الشمولي.

29- والبنية الأساسية المالية السليمة حاسمة بالنسبة لتوسيع التمويل الريفي الشمولي. وسوف يدعم الصندوق تقديم مبادرات البنية الأساسية من القطاعين العام والخاص المرتبطة بالأهداف القطرية للتمويل الريفي الشمولي، ويسعى لتعزيز الاستدامة بين جميع أصحاب المصلحة. وسوف يشمل دعم الصندوق للبنية الأساسية المالية المنظمات الرئيسية (المالية وغير المالية)، والشبكات المعرفية الوطنية، والإقليمية، والدولية، ومطوري نظم التشغيل البيني.

---

[12] نظرا إلى المشاغل المتعلقة بالتيسيرية في عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق، سيطبق الصندوق المبادئ المعززة للتمويل التيسيري المختلط لعمليات القطاع الخاص في مؤسسات التمويل الإنمائي عند استعراضه لفرص الاستثمار الخاصة بالقطاع الخاص التي تنطوي على تمويل مختلط.

[13] بافتراض تداخل المشاركة في السوق.

[14] يقدم تحالف السلع العامة الرقمية توجيهات بشأن دور ممولي التنمية في إنشاء السلع العامة الرقمية. وتتألف مبادئ التطوير الرقمي من تسعة مبادئ توجيهية لدمج أفضل الممارسات في البرامج المدعومة تكنولوجيا.

دال- تنفيذ السياسة

30- **إجراءات التنفيذ.** تحل هذه السياسة محل سياسة التمويل الريفي لعام 2009، وستدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022 بالنسبة للبرامج التي تدخل مرحلة التصميم الكاملة خلال عام 2022. وبما أن الصندوق يدعم نهجا مبسطا وتحفيزيا في أنشطة التمويل الريفي الشمولي، فإنه سيعتمد على القدرة الداخلية، والنظم، والاستراتيجيات، والسياسات، والمبادئ التوجيهية التشغيلية، وأدوات القرار القائمة. وسوف تُعِدُّ الإدارة خطة عمل لدعم تنفيذ السياسة من خلال تسليط الضوء على الإجراءات والموارد الإضافية اللازمة، بما في ذلك توليد وتبادل المعرفة، والشراكات، وبناء القدرات. وستوفر خطة العمل التوجيه بشأن تخفيف المخاطر المحددة المرتبطة بأدوات ونُهج التمويل الريفي الشمولي المشار إليها في السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم خطة العمل المعرفة ذات الطابع العملي، وتنمية القدرات لضمان اعتماد السياسة على جميع مستويات الصندوق.

31- **الشراكات.** سيطور الصندوق ويعتمد على شراكات مستهدفة مختارة لدعم تنفيذ هذه السياسة. وسيجري استخدام الخبرة، والموارد، والابتكارات الداخلية من مرفق تمويل التحويلات المالية، ومنصة إدارة المخاطر الزراعية، ومرفق إدارة مخاطر الطقس، وشبكة التمويل والاستثمار لأصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة للبناء على عملها، وشبكاتها، وشراكاتها، وتقديم برنامج عمل متماسك. وسيواصل الصندوق البناء على الشراكات القائمة مثل تلك القائمة مع الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وتسخير المعرفة والشبكات لبناء القدرات في التمويل الريفي الشمولي، وسيسعى لبناء حضور أقوى في مجال التمويل المختلط، والتمويل الريفي الشمولي الخاص بالمناخ، والتكنولوجيا المالية، والمنظمات المالية الزراعية ذات الصلة. وستبقى منظمات الأمم المتحدة، وخصوصا الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، قنوات هامة للمشاركة، وتبادل المعرفة والخبرة، في حين يجري السعي لإيجاد فرص للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

32- **إطلاق السياسة والتوعية بها**. ستتيح الإدارة سياسة التمويل الريفي الشمولي لعام 2021 لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين من خلال عدة قنوات. كما ستقوم الإدارة بتوعية أصحاب المصلحة بالسياسة ومضامينها من خلال مبادرات التدريب التشغيلية للصندوق بما في ذلك أكاديمية العمليات.

33- **الإبلاغ عن السياسة، ورصدها، وتقييمها**. ستقوم الإدارة بالإبلاغ عن نتائج سياسة التمويل الريفي الشمولي لعام 2021 باستخدام المؤشرات الرئيسية، والنظم، والأدوات القائمة للصندوق بما يتماشى مع إطار الفعالية الإنمائية للصندوق (انظر الملحق الثاني). وسوف تُستخدم عمليات الاستعراض الداخلي، وضمان وتعزيز الجودة المعمول بها لتقييم اتساق برامج التمويل الريفي الشمولي مع السياسة. كما ستُجري الإدارة استعراضا مستقلا في منتصف المدة لتقييم تأثير السياسة على عمليات التمويل الريفي الشمولي، والمعرفة، والعمل السياساتي بما يتماشى مع المؤشرات الرئيسية لأثر سياسات الصندوق على المستوى القطري. وسيُجرى تقييم كامل مستقل بعد 10 سنوات من الموافقة على السياسة.

34- **الموارد البشرية والمالية.** لدى الصندوق فريق غير مركزي معني بالتمويل الريفي الشمولي يغطي الأنشطة الاستثمارية وغير الاستثمارية السيادية إلى جانب الشراكات. كما أن لديه وحدة مخصصة تغطي أنشطة التمويل الريفي الشمولي غير السيادية للقطاع الخاص. وتُخَصَّص الميزانيات السنوية لتصميم وتنفيذ تدخلات التمويل الريفي الشمولي الاستثمارية وغير الاستثمارية، بالاعتماد على فرق داخلية وخبرة خارجية. وسوف يتطلب تنفيذ السياسة موارد مالية وبشرية إضافية طفيفة. وسوف تُحدَّد أية متطلبات إضافية في الخبرة والاستثمار في خطة العمل التي ستُعِدّها الإدارة وتعالَج من خلال عملية الميزانية العادية والعمليات المؤسسية الأخرى.

35- **الانحرافات عن السياسة**. ستقيَّم أية انحرافات مادية عن السياسة لأسباب استثنائية على أساس مخصص وتقدَّم لرئيس الصندوق للموافقة عليها.

معجم محدّث للتمويل الريفي الشمولي

1- بينما تبقى التعاريف الواسعة للعديد من المفاهيم الواردة في سياسة التمويل الريفي لعام 2009 صالحة، يتطلب بعضها تحديثا نظرا إلى الفهم الجديد للنُهج. والمجالات الجديدة ذات الأهمية بالنسبة للتمويل الريفي الشمولي الناشئة منذ عام 2009، مثل التمويل المختلط، والتمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ، تستحق تعريفا أوضح.

2- **التمويل الشمولي** يشير إلى أن الأفراد والشركات يمكنهم الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم وتُقدَّم بطريقة مسؤولة ومستدامة، دون أي استبعاد يستند إلى: الموقع (حضري مقابل ريفي، أو مستوى دخل البلد أو حالة هشاشتها)؛ أو نوع الجنس؛ أو السن؛ أو مستوى الدخل؛ وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.[15] ويغطي التمويل الشمولي احتياجات مجموعة من الأفراد والشركات التجارية، التي تمتد من الائتمان إلى الدفع، والادخار، وإدارة المخاطر، والتأمين.

3- **التمويل الريفي الشمولي** هو مجموعة فرعية من التمويل الشمولي الذي يستهدف سكان الريف، والمنظمات والشركات التجارية العاملة في الزراعة (بما في ذلك الزراعة، وصيد الأسماك، والرعي)، والأنشطة غير الزراعية. ويعمل المستفيدون من التمويل الريفي الشمولي في النظم الغذائية كرواد أعمال، ومالكي شركات تجارية، وأصحاب عمل، أو عمال مأجورين، أو يعملون لحسابهم الخاص.

4- **المجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق** تتكون من الأفراد والأسر الريفية الفقيرة، وأصحاب الحيازات الصغيرة وصغار رواد الأعمال الريفيين، ومنظماتهم ومؤسساتهم. وبما يتسق مع سياسة الاستهداف في الصندوق، ستُستخدم طائفة متنوعة من الأدوات والنظم لضمان الاستهداف المناسب للفئات الأشد ضعفا، ولا سيما النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجموعات المحرومة الأخرى.[16]

5- **التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ** يسعى لدعم إجراءات التكيف والتخفيف للتصدي لتغير المناخ. ويشير التمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ، وهو مجموعة فرعية من التمويل المخصص للمناخ، إلى تمويل أصحاب المصلحة في النظام الغذائي من أجل تعزيز كفاءة الموارد، والاستدامة البيئية، والنُهج الذكية مناخيا، وجودة وسلامة النظم الغذائية. كما أنه يسعى لتعزيز القدرة على الصمود لدى المجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق ونظمها الإيكولوجية في مواجهة آثار تغير المناخ. ويمكن للتمويل الريفي الشمولي المخصص للمناخ أن يشمل خطط الادخار، وبرامج الادخار والاستثمار في التحويلات المالية، وقروض التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتأمين القائم على المؤشرات وأنواع أخرى من التأمين. وغالبا ما يسعى لتحقيق تغيير منهجي أوسع نطاقا من خلال معالجة تطوير سلاسل القيمة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمقاومة لتغير المناخ، وحفظ التربة والمياه الإقليمية، ونُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من نهج الإنتاج المستدام، في جملة أمور.

6- **مقدمو وميسرو الخدمات المالية.** سيشارك الصندوق مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تقدم طائفة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية لتعزيز التمويل الريفي الشمولي، بما في ذلك ما يلي:

- **المنظمات المالية المجتمعية** عادة ما يملكها ويديرها أعضاؤها، ويمكن أن تشمل التعاونيات المالية، ورابطات الادخار والإقراض القروية، ورابطات الادخار والائتمان الدوارة، ومجموعات الادخار، والشبكات المالية الأخرى. وقد تكون كيانات خاضعة للتنظيم أو غير خاضعة له.

[15] الصندوق، المبادئ التوجيهية التشغيلية المنقحة للاستهداف (2019).
[16] نفس المرجع.

- **مقدمو الخدمات المالية التقليديون** هم غالبا كيانات خاضعة للتنظيم العام أو مملوكة للقطاع الخاص تعمل في مجال الوساطة المالية. ويمكن أن تشمل المصارف التجارية، والمصارف الإنمائية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والشركات المالية غير المصرفية مثل شركات التأجير والعولمة، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، ومقرضي يوم دفع الرواتب، ومقدمي خدمات الدفع أو التحويلات المالية.

- **شركات التكنولوجيا المالية** هي كيانات تستخدم التكنولوجيات الرقمية لتقديم خدمات مالية وغير مالية لمقدمي الخدمات المالية في المجموعة المستهدفة للتمويل الريفي الشمولي للصندوق. ويمكن أن تغطي خدماتها عمليات الدفع، والإقراض، والتحويلات، والدراية المالية، والإرشاد الرقمي، وإدارة بيانات المخاطر الائتمانية، وإيجاد العملاء. ويمكن أن تكون شركات التكنولوجيا المالية كيانات خاصة، أو عامة، أو غير حكومية. وغالبا ما يوفر مشغلو شبكات الهواتف النقالة شركات تكنولوجيا مالية ذات منصات رقمية، ويوفر بعضهم خدمات مالية بأنفسهم.[17]

- **المؤسسات والشركات التجارية** يمكن أن تقدم التمويل الريفي الشمولي لسكان الريف الفقراء بصورة مباشرة من خلال ائتمان المدخلات، أو بصورة غير مباشرة من خلال تيسير وصول مقدمي الخدمات المالية إلى شبكات المنتجين الخاصة بها (مثلا من خلال خدمات توزيع وجمع الائتمان، أو جمع بيانات المنتجين). وتشمل هذه المؤسسات المتعهدين، وموردي المدخلات، وغير ذلك من الأعمال الزراعية في سلسلة القيمة النشطة في النظم الغذائية. ويمكن أن تكون صغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة الحجم. وتمويل سلاسل القيمة غالبا ما يقدَّم من قبل هذه الشركات التجارية.

7- **الممولون والمستثمرون في مجال التمويل الريفي الشمولي**. في حين أن أغلبية ائتمان التمويل الريفي الشمولي يموَّل عادة من المدخرات التي جمعتها المؤسسات المالية الرسمية أو توفرت بوساطة منها، هناك حاجة إلى مجموعة متنوعة من الممولين والمستثمرين لتقديم المنح، ورأس المال الاستثماري، ورأس مال المخاطر، ورأس المال السهمي/شبه السهمي، والدَين، والضمانات لدعم مقدمي الخدمات المالية والميسرين الآخرين المشاركين في التمويل الريفي الشمولي. ويشمل هؤلاء الممولون والمستثمرون المؤسسات العامة، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات الإنمائية، والمستثمرين من الأفراد والمؤسسات الذين يعملون من خلال أسواق رأس المال، والمستثمرين التجاريين من القطاع الخاص ومستثمري الأثر، والمهاجرين الذين يرسلون تحويلات مالية، ومنصات التمويل الجماعي، والمنظمات الخيرية.

8- **التمويل المختلط** يشير إلى الاستخدام الاستراتيجي للتمويل الإنمائي من أجل تعبئة تمويل إضافي للتنمية المستدامة.[18] ويمكن أن يأتي التمويل المختلط من مستثمري القطاع الخاص بالإضافة إلى مستثمرين آخرين مثل المصارف الإنمائية العامة. وهو يعتمد على أدوات مالية مهيكلة ووسائل تجمع بين توقعات عوائد أقل من عوائد السوق وتحمل أكبر للمخاطر كوسيلة لتيسير الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي والبيئي التي قد لا تكون قابلة للتمويل بطريقة أخرى. ويمكن تطبيق التمويل المختلط في معظم الاقتصادات وهو يُستخدم بشكل متزايد لدعم التمويل الريفي الشمولي في الدول الأعضاء النامية للصندوق.

9- **البيئة التمكينية للتمويل الريفي الشمولي** تشمل السياسات، ووظائف التنظيم والإشراف التي تحكم وتدعم إيصال التمويل الريفي الشمولي. كما تشمل البنية الأساسية المالية التي تقدم خدمات المعلومات، وتوسّع نطاق التغطية، وتزيد القدرات والتنسيق في سائر القطاع المالي. وتشمل الجهات الفاعلة الهامة في البيئة التمكينية

[17] انظر الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، Fintech and the Future of Banking.

[18] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متاح في https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/blended-finance-principles/.

ما يلي: الهيئات التنظيمية مثل المصارف المركزية؛ والمنظمات الرئيسية في القطاعات المالية وغير المالية؛ والمكاتب الائتمانية؛ ونظم الدفع.

الإطار الإشاري لإدارة النتائج

المؤشرات الرئيسية للتمويل الريفي في الصندوق[19]

المؤشرات الرئيسية على مستوى النواتج

- 5.1.1 الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات مالية (موزعة حسب نوع الخدمات المالية: الائتمان، والادخار، والتحويلات المالية، والتأمين).
- 6.1.1 مقدمو الخدمات المالية الذين يحصلون على دعم لتنفيذ استراتيجيات الانتشار وتقديم المنتجات والخدمات المالية في المناطق الريفية.
- 7.1.1 الأشخاص في المناطق الريفية المدربون على الخدمات المالية و/أو استخدام المنتجات والخدمات المالية.

المؤشرات الرئيسية على مستوى الحصائل

- 5.2.1 الأسر التي تبلغ عن استخدام الخدمات المالية الريفية.
- 6.2.1 مقدمو الخدمات المالية الشركاء الذين تكون نسبة تعرض حافظتهم للمخاطر دون 5 في المائة لمدة 30 يوما أو أكثر.
- 7.2.1 مقدمو الخدمات المالية الشركاء الذين تكون نسبة اكتفائهم الذاتي التشغيلي أكثر من 100 في المائة.

[19] انظر المؤشرات الرئيسية لإطار الفعالية الإنمائية للصندوق.